

# مجتمع

فالإصطاف إلى جانبها سياسياً في الحرب ضدّ اليمن لا يعني بالضرورة زجّ الجيش المصري في العمل العسكري، بل الاكتفاء بحضور رمزي للقطعات البحرية المصرية، وفي أماكن تكون قريبة من الحدود البحرية لمصر، بحيث تصبح المهمة دفاعية بحتة، ولا تصبّ بالتالي في مصلحة الاستراتيجية السعودية التي تريد من مصر انخراطاً كاملاً وغير مشروط في الحرب. في النهاية، ما يعين هذه التحالفات ويضع حدوداً لها

هو مصلحة الدولة المصرية التي يشرف الجيش على إدارتها مباشرة منذ تدخله في 30 يونيو ضدّ حكم الإخوان. هذه المصلحة لا تقتضي تدخلًا مباشراً في المسألة السورية وترى أنّ الدور المصري هناك . على رمزيتها - لا يجب أن يكون رديفاً للدور الخليجي، بل على العكس، يجب عليه القيام بجهود لدعم التسوية السلمية التي تحفظ مصالح الأطراف كافة وأدوارها، بحيث يكون بقاء الدولة السورية والحفاظ على كيانها ومؤسّساتها وجغرافيتها الحالية هو المدخل للفرز بين القوى التي تريد تحطيمها وإنهاء دورها وكيانها وتلك التي تسعى إلى الحفاظ عليها عبر تفعيل تلك المؤسّسات وإعادة إنتاج النظام السياسي الذي يحكمها. التباعد مع السعودية هنا أفضل إلى تقاطع كبير مع روسيا التي أوكلت إلى مصر لاحقاً مهمة التنسيق مع قوى معارضة (منصة القاهرة) سيكون لها وظيفة أساسية في البحث عن مخارج للأزمة حين يحين

”

## توقّف المعارضة إلى أداء دور أكبر في الإقليم يتعارض مع خفة بعض قواها السياسية

“

دور تفعيل العمل السياسي التفاوضي مجدداً. من جهة أخرى، أنّ هذا التقاطع لا يلقى اعتراضات كبيرة من السعودية عندما ينتقل إلى القاهرة، لا بل تبدو السعودية مرتاحة لهذا التقارب حين ينحصر في المحيط الإقليمي المباشر لمصر، وهو ما يفسّر أيضاً اختلاف موقفها من مصر في ليبيا عنه في سوريا. الدولة في مصر تعي تماماً كلّ هذه التناقضات، وتديرها انطلاقاً من فهمها للمصلحة التي يملئها الأمن القومي لها، ولكن ذلك لا ينعكس كما يجب على المشهد الداخلي، ولا يجري التشاور بشأنه مع الآخرين داخل مصر، بحيث تبقى صناعته من حصة المؤسسة العسكرية التي أصبحت تنفرد أكثر فأكثر بصياغة السياسات وفرضها لاحقاً على المصريين



فإنّ المنطقة ليست منفصلة عن معتقدون بالتطبير وغيرها من الطقوس التي يجيزها بعض مراجع الشيعة ويستشكل عليها البعض الآخر.

من إحياء واقعة كربلاء في مدينة القطيف (أ ف ب)



عبر المؤسّسات المنتخبة الموالية بالكامل لها. قلة نضج المعارضة

المعارضة المصرية في المقابل (وخصوصاً اليسارية والناصرية منها) تملك تصوّرات أفضل عن المشهد الإقليمي، ولكنها تفتقر إلى الأدوات التي تضع هذه التصوّرات في سياق سياسي يمكن المراهنة عليه. وهذا الافتقار لا يعود إلى تضيق السلطة عليها وحرمانها الحضور في المشهد السياسي المصري فحسب، بل أيضاً إلى عجز تنظيمي قديم مصحوب بقلة دراية كبيرة بطبيعة المجتمع المصري الذي يحتاج تحريكه إلى عمل تنظيمي طويل ودؤوب لا إلى خفة ومراهقة سياسية كتلك التي صدرت عن الثوريين المصريين عقب انتهاء الموجة الأولى من الثورة. ثوق المعارضة إلى لعب دور أكبر في الإقليم يتعارض مع خفة بعض قواها السياسية في التعامل مع المشهد المصري المركّب والبالغ التعقيد، وثمة شك في أنها ستستطيع في حال وصولها إلى السلطة إدارة سياسات مصر الخارجية بأفضل مما تفعله الآن. فانقارها إلى الأدوات لا ينسحب على التصوّرات التي تدقّ موجودة، ولكن يُخشى طبعاً أن تُطبّق كما طبّقت في الداخل وتفضي إلى نتائج كتلك التي أفضت إلى استعلاء غالبية المصريين عليها. هذا لا يعني انعدام الخيارات أو انحصارها في مرتب ما تريده الدولة أو يريده الجيش، ولكن في المقابل على المعارضة إذا ما أرادت الاستفادة من مآزق السلطة الاقتصادي الحالي الدفع ببدائلها. وهو ما تملك فعله داخلياً عبر التحشيد في انتظار ظروف أفضل للمشاركة في الانتخابات، وبالتالي الحصول على كتلة شعبية تمكّنها مبدئياً من انتزاع مشاركة يمكن على أساسها الوصول جزئياً إلى السلطة، والشروع في تغيير السياسة الخارجية المصرية، ووضع أولويات مختلفة لها، بحيث تصبح متطابقة أكثر مع مصالح المصريين وباقي شعوب المنطقة. ولكن حتى ذلك الحين ستظل السياسة الخارجية المصرية تُصنع بمعزل عن الإرادة الكاملة للمصريين، ووفقاً لما تعتقد المؤسسة العسكرية أنه الأنسب للدولة المصرية ومصالحها العليا. وهي على أي حال أفضل بكثير من سياسة دول الخليج، ويمكن مع إضفاء بعض التعديلات عليها - في ما خضّ اليمن تحديداً - جعلها أقلّ انحيازاً إلى السياسة الأميركية وأكثر قرباً مما تريده غالبية ضحاياها.

\* كاتب سوري

وتستوعب المئات من الطاقات الشبابية خاصة.

وفي هذا فإن مسرحية مهر الشيطان، وهي عمل فني يُعدّ له منذ ستة أشهر يزدحم فيه الحضور الرجالي والنسائي على أفراد.

- مراكز التبرع بالدم حيث تنشط بنوك الدم بالمترعين وتقوم بعض المستشفيات بوضع سيارات متنقلة للتبرع. هذه المبادرة تعتبرها البعض بديلاً لعملية التطبير وشقّ الرؤوس وإسالة الدم، وهي في حالة تطور، وهناك إقبال ملحوظ عليها في القطيف والبحرين خاصة.

على الرغم من حالة الاحتقان الطائفي التي ربما حصدت مزيداً من النقاط في بلادنا على غيرها، إلا أنّ زواراً من السنّة المعتدلين حضروا المجالس وشاركوا بكلمات لاقت الاستحسان والترحيب، كان من أبرزها زيارة الشيخ عبد الرحمن المحرج (سلفي نجدتي معتدل) ومعه آخرون.

قدّر أحد المتابعين أنّ عدد المحاضرات التي أقيمت في الموسم بـ19000 محاضرة في القطيف ومثلها أو أكثر في الأحساء، ولا يوجد إحصاء أو إشعار بعدد المحاضرات في المدينة المنورة والدمام، إلا أنّ المحاضرة النهائية بالتأكيد يفوق 50000 محاضرة يلقي فيها كل الخطباء بمختلف انتماءاتهم الفكرية والثقافية للمدارس والمشارب داخل البيت الشيعي.

\* ناشط سياسي سعودي

## شذرات

### جائزة نوبل للسلام مزحة ثقيلة

زياد مني

بداية أعترف بأنّي شخصياً لا أعطي هذه الجائزة، جائزة نوبل على نحو عام، أي اهتمام، لكنني منفتح دوماً على أي نقاش بالخصوص لإقتناعي بأهميتها وبأنّ موقفني غلط. في الحقيقة، إنني أعد أنّ من يكثرث بهذه الجائزة، وغيرها، إما من المؤمنين بتفوق الإنسان الأبيض البشرة، وهو بالتالي يلهث خلف اعتراف بمقدراته وفق المعايير والمقاييس «الغربية»، أو من الجاهلين بالأهداف السياسية والإثنوغرافية لهذه الجوائز.

كلنا يعرف مدى تدخل وكالة الاستخبارات المركزية في منح الجائزة حيث يقرأ المرء عن هذا في مختلف وسائل الإعلام والتضليل!

أساس موقفني هذا، من كافة الجوائز، أيّاً كان مصدرها ومجالها، تجاربي الشخصية العديدة في لجان تحكيم عربية، وما يقرأه المرء ويسمعه عن تجارب آخرين، والاستثناء يؤكد القاعدة.

نعود الآن إلى منح جائزة نوبل للسلام للرئيس الكولومبي خوان مانويل سانتوس، الذي ننظر إليه على أنه استطراد لسياسة منح هذه الجائزة لقتلة ومجرمين وخونة ومحاكم تفتيش العصور الحديثة، في مقدمتهم السفاح بيغن ورايين وشيمون بيريز وكيسنجر والسادات وأوباما، الذي طور أداة الاغتيال المسيرة في عهده على نحو غير مسبوق، والقائمة تطول.

الداعين إلى السلام لا يكثرثون بأي جوائز «يتفضل» بها الرجل الأبيض على البشرية! المفاوضات الفيتنامي «الشمالي» لي دك تو، رفض الجائزة التي منحت له تقاسماً مع هنري كيسنجر، المسؤول عن كثير من الجرائم بحق البشرية عندما كان مستشار الأمن القومي، ومن ثمة وزير خارجية الإدارة الأميركية، وقال: الجائزة الحقيقية تكمن في تحرر بلادي من الاحتلال الأميركي وتوحيدها وعودة السلام إلى ربوعها.

بالعودة إلى سيرة الرئيس الكولومبي، نجد أنّها لا تختلف كثيراً عن سير غيره ممن ذكرنا سابقاً.

معروف أنّ الانتفاضة الفلاحية في كولومبيا المشهورة باسمها المختصر «فارك» انطلقت في عام 1964 احتجاجاً على عمليات مصادرة أراضي الفلاحين وطردهم من قرأهم، حيث وصل عددهم إلى نحو ستة ملايين شخص، غالبيتهم من المعدمين، ثم أعيد توطينهم بعيداً من أوطانهم أو في أحزمة الفقر المحيطة بالعاصمة وغيرها.

سانتوس صار رئيساً لكولومبيا في عام 2010، بعدما خدم بين عامي 2006 و2009 وزيراً للدفاع في حكومة الرئيس الأسبق أرايب.

في تلك المرحلة، كان وزير الدفاع ورئيسه مسؤولين عن حملة رعب وإرهاب طاولت البلاد، وذهب ضحيتها آلاف الضحايا، وفي مقدمتهم رؤساء النقابات العمالية والفلاحية والصحفيون والعاملون في منظمات حقوق الإنسان وغيرهم من المعارضين، علماً بأنّ نظام الرئيس أرايب كان لصيقاً بواشنطن وخادماً لها ولسياساتها العدوانية، وهذا كله وفق مبعوثي الأمم المتحدة نفسها.

على سبيل المثال، مارغرت سكاغيا، التي كانت مبعوثة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نعتت نظام أرايب/ سانتوس بأنه قاع مجار (sinkhole) للرقابة غير القانونية والاعتقال التعسفي والأضطهاد والاعتقالات وكل أشكال القمع بحق كل معارض لهذا النظام المتوحش.

إنّ لجنة نوبل بمنحها سانتوس جائزة نوبل للسلام هي في حقيقتها متناغمة مع سياساتها الطويلة القائمة على منح الجائزة لقتلة ومجرمين وغيرهم من مستحقي مختلف النعوت، وهو ما يؤكد موقفنا من الجائزة ومن مانحها من اللاهثين وراءها، ومن قبلهم من الفائزين بها. فكلهم راين وبيغن وسادات! فمن يقبل أن يوضع اسمه في قائمة واحدة مع أشخاص كهؤلاء، فإنه يعترف بالتالي بأنه يتماهى معهم ولا يختلف عنهم، وعليه بالتالي تحمّل مسؤولية قراره.